

السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التغيرات الإقليمية بين الثبات والتغير

أ-زهيرة مزارة - طالبة دكتوراه - كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة حسنية بن بوعلي الشلف

د. ميلود عامر حاج - أستاذ محاضر أ - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر العاصمة -

الملخص:

في مناخ يسود فيه التنافس بين دول المغاربية (الجزائر، المغرب) تسعى الجزائر لاكتساب قوة إقليمية، نظرا لما تتميز به من الفاعلية في تنشيط سياساتها تجاه منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة و القارة الإفريقية عامة، إذ تحاول الجزائر منذ استقلالها تكريس دورها القيادي في المنطقة بفضل تجربتها في مكافحة الإرهاب وما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية، وبفضل ذلك برزت الجزائر كشريك استراتيجي قوي الذي يمكن الأطراف الأجنبية الاستفادة من خبرتها لتحقيق الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الإقليمية، الاستقرار الأمني، التنمية.

Abstract :

In a climate of rivalry between the Maghreb countries (Algeria, Morocco) Algeria is seeking to acquire a regional power, due to its effectiveness in stimulating policies towards the Sahel region in particular and the African continent in general, is trying to Algeria since independence devote its leadership role in the region thanks to its experience in the fight against terrorism and is owned by the economic and military power, and thanks to that Algeria emerged as a strong strategic partner who can foreign parties to take advantage of its experience to achieve security and stability in the Sahel.

Keywords: regional changes, security stability, development.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في القضايا الأمنية تجاه دول الجوار استنادا إلى العمق الاستراتيجي ال ذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في القوس الأزماي ، ووفق المعايير القانونية والدبلوماسية ، فيعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية ، هذا ما جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الساحل الإفريقي والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء أكان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر .

وأمام هذا الوضع المتأزم توجب على الجزائر تفعيل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية، وتجسد ذلك في عقد الاجتماعات الأمنية داخل الاتحاد المغاربي لمواصلة الجزائر متابعة سياسة مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف. فعقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب ، إلا أن الفوضى التي شهدتها كل من تونس وليبيا زاد في تعقيد الأزمة الأمنية مما أصبحت المنطقة ملاذا آمنا للمنظمات الإرهابية ، وانتشار الجريمة المنظمة التي تعتبر ممول للحركات الإرهابية في المنطقة .

إشكالية البحث:

إلى أي مدى ساهمت السياسة الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية ؟

محاور الدراسة :

المحور الأول : العقيدة الأمنية الجزائرية .

المحور الثاني: الانفلات الأمني الإقليمي وانعكاسه على السياسة الجزائرية.

المحور الثالث: الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين ضرورة تكثيف التعاون وتحقيق التنمية.

المحور الأول : العقيدة الأمنية الجزائرية

سنحاول في هذا دراسة تحليل المقاربة الأمنية الجزائرية في معالجتها للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، وقبل التطرق إلى المبادئ والمرتكزات التي تتشكل منها العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تحدد من خلالها الدولة التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجه أمنها الوطني ، لا بد أولاً توضيح معنى العقيدة الأمنية.(1)

إن العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني . وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإلذ الاختلاف في العقيدة الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

و عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.

تكمن أهمية العقيدة الأمنية باعتبارها دليلا يوجه و يقرر به النخب السياسية الأمن الدولة بعدها الداخلي والخارجي .

كما تعتبر العقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية أو حتى دستورية لفهم سلوك القادة

السياسيين في اختيار القرارات السياسية الخارجية بما يخدم مصالح دولتهم.

ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من

الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي⁽²⁾.

وفي هذا السياق يمكن فهم العقيدة الأمنية الجزائرية التي تأثرت منذ الاستقلال بثلاث أبعاد أساسية

والتي نحدد كالاتي:

1- البعد التاريخي: تتمثل في مبادئ ثورة التحرير الوطنية التي اعتبرت أحد أهم مرجع للعقيدة الأمنية

الجزائرية بعد الاستقلال والذي تضمنها الدستور 1963 ، إذ ساهمت مبادئ الثورة في عملية بناء الدولة

الوطنية باعتبارها تعبير حقيقي عن إرادة تجديد المجتمع ، وكذلك بناء عقيدتها الأمنية و تكوين القيمة الأمنية

في السياسة الخارجية، بغرض حماية مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها ، و

هذا ما جعل مفهوم الأمن مرتبط بدلالات سياسية و أبعاد تعكس فلسفة الدولة في الحفاظ على أمنها ، إذ

تهدف الدولة إلى تعريفه و استعماله بالشكل الذي يتناسب توجهاتها و يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية

الكيان و صيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية ، و حتى التهديدات الداخلية أي أن الاقتراب للأمن هو

صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات

الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسة في دراسة السياسة الدولية، وهذا مع استمرار التصورات الناجمة للنظرة

الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة ، حيث يعتبر الأمن القومي المدخل الرئيسي التي

تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة.⁽³⁾

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال خاصة في فترة الحكم الرئيس هواري بومدين بنشاط

دبلوماسي على الصعيد الدولي نظرا للنجاحات التي حققتها الجزائر في إيجاد حلول سلمية لعدد من الأزمات

من بينها قضية الرهائن الأمريكيين الذين تم حجزهم في السفارة الأمريكية بطهران سنة 1979 ، كما

التزمت جل الحكومات المتعاقبة بمجموعة من العقائد التي تعتبر من الثوابت والمتمثلة في دعم حركات التحرر

ماديا ودبلوماسيا، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة.⁽⁴⁾

2- البعد الجغرافي: يعتبر هذا البعد من أهم العوامل المحددة للعقيدة الأمنية ، فنظرا للموقع الاستراتيجي

للجزائر جعل أمنها القومي عرضة للتهديدات المختلفة خاصة في مطلع التسعينيات متمثلة في ظاهرة الإرهاب

مرتبطا بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة جعل عقيدتها الأمنية تركز على هدف الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة الإقليمية ، ونظرا للتغيرات الأمنية والسياسية التي شهدتها الدول المجاورة خاصة دول (ليبيا، مالي) من الأزمات المستعصية ، عرضت الأمن الجزائري للمخاطر الذي انعكس سلبا على الاستقرار الأمني والسياسي للدولة ، ولمواجهة هذه التحديات يتوجب على الجزائر إعادة تشكيل وبلورة عقيدتها الأمنية الجديدة التي تمكنها من التأقلم مع التهديدات الجديدة و اتخاذ في حسابها جانبي الأمن الصلب والأمن الناعم.⁽⁵⁾

3- البعد الإيديولوجي: يعتبر هذا البعد مرجعية أساسية للعقيدة الأمنية ، فمثلت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئها لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال وتمثلة في دعم حركات التحرر في العالم من الاستغلال والاستعمار والعمل على المحافظة على الجزائر كقوة إقليمية.⁽⁶⁾

شهدت الجزائر نهاية الثمانينات تحولات في طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، ذلك نتيجة للتغيرات التي شهدتها البلاد متمثلة في أحداث 5 أكتوبر 1988 الذي يعبر عن الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر ، و من بين أهم مؤشرات توسع الفجوة بين النخبة الحاكمة والمواطنين، وتقسيم غير عادل للثروة بين الفئات الاجتماعية، فكان للبعد الاقتصادي دورا بارزا في تفجير الأزمة في الجزائر ، والتي عبرت عن فشل الإيديولوجية الاشتراكية المتبينة منذ 1962.⁽⁷⁾ لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية، إذ سارعت النخب الحاكمة لإدخال الإصلاحات على المنظومة السياسية واقتصادية وحتى المؤسسة العسكرية، فحدث تغيرا هاما في هذه العقيدة لتتلاءم مع عملية التحول المرن نحو الديمقراطية مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي مر بها العالم من جهة⁽⁸⁾، ومن جهة أخرى إخراج البلاد من الأزمات والتوجه نحو الانفتاح السياسي (حرية إنشاء الجمعيات ، حرية المشاركة في حياة السياسية) .

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتطبيق النظام الديمقراطي ، إلا أن وقف مسار الانتخابات في دورة الثانية عام 1992 أدخلت البلاد في دوامة العنف ودمار فالانفلات الأمني الداخلي اثر سلبا على العلاقات الجزائرية مع الدول الأخرى سواء الأوروبية والعربية، وبفضل حنكة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تمكن من استرجاع صورة الجزائر على الساحة الدولية من خلال تنشيط دبلوماسيتها تجاه الدول العربية عامة ودول إفريقيا بصفة خاصة ولعب الدور الوسيط في حل الأزمات الأمنية بين الأطراف المتنازعة، إذ تولى وساطة الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بين ايتوبيا واريتريا سنة 2000 وتم تسوية الصراع بطريقة سلمية عن طريق توقيع اتفاق بين طرفين،⁽⁹⁾ وفق مبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة الوطنية، والانخراط في مساعي إحلال السلم وبناء الأمن الإقليمي والدولي ، وتبرز المواقف الثابتة التي اتخذتها الجزائر في أزمة سوريا وليبيا، بالرغم من الضغوطات التي حاولت بعض الدول ممارستها عليها من اجل تغيير موقفها ، إلا أن الحكومة الجزائرية ظلت متمسكة بقرارها لتنفيذ سياستها الخارجية، ولعل القدرات الدبلوماسية والمالية والاقتصادية وحتى العسكرية، جعلت منها مركز قوة إقليمية.⁽¹⁰⁾

المحور الثاني: الانفلات الأمني الإقليمي وانعكاسه على السياسة الجزائرية

منذ اندلاع موجة التغيير التي شهدتها الأنظمة العربية والتي أطلق عليها باسم "ثورات الربيع" زادت حدة خطورة التهديدات الإقليمية في ظل تفاقم وتعقيد الأزمة الأمنية في دول الجوار والتي ترجع إلى انهيار و فشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي، و سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا ومصر التي أثرت سلبا على الأمن القومي الجزائري.

إن حدوث الانتفاضات الشعبية وانتشارها في معظم الدول العربية بشكل سريع و مفاجئ، ونظرا لانعدام معلومات لدى النخب الحاكمة الجزائرية جعلها مترددة في اتخاذ القرار تجاه الأزمات التي تعيشها الدول المجاورة (تونس، ليبيا)، فهي لم تتمكن من مجارة الأحداث و التنبؤ بها فالثورة التونسية كانت سريعة وخاطفة وأطاحت بنظام زين العابدين بن علي وأطاحت نخبته أيضا برفضها لتولي محمد الغنوشي الوزير الأول زمام الأمور في تونس، مع اختلاف طرق التخلص من النخب الحاكمة بين حالات سلمية مثل تونس وأخرى عنيفة مثل حالة ليبيا حيث تحولت الثورة إلى حرب أهلية دموية انتهت بقتل القذافي.

مع امتداد الأزمة الأمنية والسياسية وتعقيدها في الدول التي شهدت الحراك العربي، بدأت القيادات السياسية في الجزائر بوضع مقاربات تفسر هذه التغييرات، وأصبحت مدركة أنه لا يمكن التعامل مع هذه الثورات انطلاقاً من مبادئ عامة مجردة بل يجب النظر إلى كل حالة بشكل منفصل انطلاقاً من تأثير ذلك على استمرار نظامها السياسي واستقرار الأمني والاقتصادي.

وأدركت النخبة الحاكمة أن هذه الدول تعاني من أمرين هما:

- نفوذ متزايد للإسلاميين أو الجيش.

- انفلات الأمني، وزعزعت استقرار سياسي (11).

أولاً: تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الجزائري

شهدت تونس منذ بداية 2011 انفلات أمني الذي نجم عنه اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولم يعد بمقدور الحكومة التونسية التعامل مع المتغيرات الجديدة خاصة بعد ارتباط جماعات إرهابية مع الجريمة المنظمة، الذي كان لها تأثير سلبي على الدول الجوار خاصة الجزائر التي تسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي في ظل الانفلات الأمني في المنطقة وسنحاول في هذا العنصر إبراز أثر الأزمة التونسية على الأمن الجزائري خاصة في مناطق الحدودية.

التهرب وأثره على الاقتصاد الجزائري:

تفاقمت في السنوات الأخيرة ظاهرة التهرب على الحدود الجزائرية التونسية حيث باتت تهدد الاقتصاد الوطني جراء استنزاف الموارد والثروة الجزائرية و اختفاء أغلب المواد الغذائية الأساسية من أسواق المدن الحدودية الشرقية مع تونس، الأمر الذي تسبب في بروز ندرة غير مسبوقه لهذه المواد، رغم تأكيدات السلطات الجزائرية أن التموين بالاحتياجات لسكان هذه المدن الحدودية الجزائرية يتم بشكل عادي والظاهر أن ما ولدته هذه الظاهرة يفسر إلى حد بعيد المضاربة وزيادة الأسعار للمواد الأكثر حيوية على غرار الوقود

والمواشي ، لأن تهريب الوقود لا يتطلب عناء كبيرا وحقق أرباحا طائلة ، وتشهد المناطق الواقعة على الحدود الشرقية للجزائر رواجاً واسعاً لتجار الوقود ما أدى إلى استفحال ظاهرة التهريب في ظل غياب رقابة وسائل الوقاية والحماية. وتستخدم المركبات ذات خزان تعبئة للوقود كبير كسيارة "الهيلىكس" كذلك الدواب لنقل البترين والوقود عبر الحدود من طرف المهربين وهذا الوضع يتسبب سنويا في خسارة فادحة للاقتصاد الوطني(12).

بنت مصالح الجمارك والدرك الوطني الجزائري ، وجود شبكات تهريب منظمة جزائرية تونسية، استتفت كل مخزون المحروقات والمواد الغذائية للمنطقة الشرقية في عمليات تهريب منظمة، أحبطت مصالح الدرك والجمارك المئات منها، إلا أن كثافة نشاطات التهريب في ظل وجود عدد قليل من مراكز المراقبة جعل مهمة مصالح الدرك والجمارك تبدو شبه مستحيلة، الأمر الذي عجل بتفكير السلطات في إعادة النظر في كامل المنظومة الرقابية على الحدود الشرقية، خاصة مع بروز تحديات أمنية جديدة تتعلق ببعض المحاولات، من عدد من المهربين، لإدخال أسلحة حربية إلى التراب الوطني، عبر الحدود الشرقية، تم ضبط كميات منها مصدرها ليبيا، الأمر الذي دفع بقيادة الدرك الوطني إلى تجنيد أكثر من 3 آلاف من عناصر الدرك الوطني وتسخير طائرات مروحية لتأمين مراقبة الحدود للحفاظ على الأمن الوطني وحماية الاقتصاد.(13)

لم تقتصر عملية التهريب على الوقود وإنما شمل أيضا رؤوس الماشية حيث يسجل سنويا حوالي ربع مليون ماشية مهربة كل عام ، وبهذا تعددت وتنوعت المواد المهربة وقائمة المهربين ، الأمر الذي زاد من متاعب وصعوبة المهام للجهات المعنية والقائمين على الرقابة الحدودية بسبب ابتكار طرق جديدة للتهريب واستخدام مسالك يصعب حراستها من طرف الجنائين من الحدود ، لبقى التهريب وسيلة الاستفادة والربح السريع للمهربين والمحترفين معتبرين بأنها تجارة حدودية طبيعية على الجهات الحدودية ما بين الجزائر وتونس(14).

23 لمعالجة مشكل التهريب عبر الحدود اتخذت الجزائر الإجراءات الأمنية الجديدة في تنصيب وتجهيز مركزا حدوديا جديدا لمراقبة حركة تنقل الأشخاص والمركبات على الحدود وان تكون هذه المراكز مرتبطة فيما بينها بواسطة منظومة سمعية بصرية مشكلة من كاميرات مراقبة، تعمل على مدار 24 ساعة مجهزة بنظام الرؤية الليلية، ومن المنتظر أن يتم تنصيب هذه المنظومة الرقابية الجديدة على طول الشريط الحدودي مع الجمهورية التونسية، على كامل حدود ولاية تبسة مع تونس على مسافة 300 كيلومتر.(15)

امتداد النشاط الإرهابي للحدود الجزائرية : تشكل الأوضاع الأمنية الحالية في تونس خطرا على الجزائر إذ ازدادت المخاوف من تسلل بعض المسلحين والإرهابيين خاصة وأن نشاطهم مرتفع ونحركاتهم مكثفة على الشريط الحدودي وعلى الأخص جبال الشعاني.

وكشف مصدر أمني جزائري أنه تم تحديد هوية المسلحين التونسيين اللذين تم القضاء عليهما، بالمنطقة الحدودية الرابطة بين محافظتي تبسة الجزائرية والكاف التونسية. فإن المسلحين هما محمود الحامدي المكنى من مدينة باجة و"أبو دجانة التونسي" ينحدر من مدينة قابس، وانضم إلى صفوف الكتبية "عقبة بن نافع" سنة

2013 ، كما تمكنت قوات الدرك الجزائرية من تدمير سيارة رباعية الدفع حاولت اختراق الحدود والتسلل إلى الأراضي الجزائرية، تحمل السيارة ترقيما لدولة الليبية وتم العثور بداخلها على رايتين لتنظيم "داعش". كما أكد المتحدث بأن القوات الجزائرية عثرت على قائمة بأسماء أشخاص تونسيين، يخشى أن المجموعة كانت بصدد الإعداد لاغتيالهم، مشيرا إلى أنه قد تم إبلاغ السلطات التونسية بالأمر.

أكدت تقارير إعلامية إرتفاع وتيرة التنسيق الأمني بين البلدين وهو ما أكد سفير الجزائر بتونس عبد القادر حجار الاثني 14 مارس 2016. حيث قال أن التنسيق الاستعلاماتي بين تونس والجزائر بلغ مستويات عالية في نطاق الحرب على الإرهاب. وبين السفير على هامش اجتماع اللجنة المشتركة التونسية الجزائرية للتعاون في مجال البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال و تبادل المعلومات بين الدولتين. وأبرز حجار مدى التناغم بين الجهود العسكرية المبذولة بين البلدين خاصة على الحدود المشتركة مشيرا إلى استنفار الجيش الجزائري على هذه الحدود.

وتأتي أهمية التنسيق الاستثنائي الجزائري التونسي، من منطلق الوضعية الإقليمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية الشديدة التعقيد التي تميز المنطقة، بسبب انتشار الحركات الإرهابية في ليبيا ودول الساحل الإفريقي. استنادا لآراء خبراء عسكريين وأمنيين تؤكد عن نوايا التنظيم الإرهابي داعش للتوسع في شمال إفريقيا عبر التمدد في ليبيا، مما يزيد من خطورة الموقف على دول الجوار حيث تواجه الجزائر وتونس تحديات أمنية كبيرة في ظل انتشار الفوضى في ليبيا⁽¹⁶⁾

ثانيا: تصاعد التهديدات الأمنية بعد انهيار الدولة الليبية وأثرها على الاستقرار الأمني الجزائري.

أ- التهريب عبر الحدود

شهدت الحدود الجزائرية الليبية منذ سقوط نظام عمر القذافي محاولات اختراق مستمرة من طرف المهريين والمهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات، وتشمل عمليات التهريب كل (الأسلحة والأشخاص والبضائع غير المشروعة) ، فالفراغ الحكومي في ليبيا والانفلات الأمني في المنطقة ساهم في تهريب أسلحة الكتائب والتي تشمل (بنادق، الألغام ، القذائف ، صواريخ أرض-جو)

منذ بداية الصراع الليبي أصبحت ترسانات وخزائن الأسلحة دون حراسة مما سهل وصول اللصوص والمتمردين وغيرهم إليها ، وانتقلت هذه الأسلحة إلى القبائل الليبية والمرترقة الذين شاركوا في النزاع الليبي وأعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ووصلت هذه الترسانة إلى السودان و تشاد والطوارق.

وقد ازدادت التجارة الإقليمية في مجال الأسلحة نتيجة لعدم الاستقرار في ليبيا والطلب المتزايد من الجماعات المتطرفة والمتمردين في شمال مالي ، وعلاوة على ذلك، التنافس بين المنظمات الإجرامية للسيطرة على النشاط غير المشروع، وأصبحت ليبيا مركزا للتجارة بالمخدرات ، فعدم الاستقرار في ليبيا وانتشار الفوضى ، وضعف الحكومة من مراقبة الحدود ، كل هذه المتغيرات تؤكد زيادة المخاطر على الأمن الجزائري الذي يهدد كيان الدولة ويستترف قوة الدولة .⁽¹⁷⁾

فرغم الحراسة الأمنية المشددة التي تقوم بها وحدات الجيش (الشرطة، الدرك الوطني، الجمارك)، بيد أن نشاط المهربين و زيادة استمرارية حركة الهجرة غير الشرعية، بدليل توقيف عشرات المهربين والمهاجرين يوميا بالمناطق الحدودية ما بين الجزائر وليبيا. وفي هذا السياق أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري نور الدين بدوي الخميس على أهمية تنمية المناطق الحدودية بين ليبيا والجزائر لمكافحة الإرهاب. و شدد الوزير على أن الوضع الأمني الحالي بالمنطقة يستوجب من كلا البلدين تنسيقا أكبر ونظرة مستقبلية موحدة.⁽¹⁸⁾

ب- الإرهاب في ليبيا وأثره على الأمن الجزائري

بعد اندلاع الانتفاضة في ليبيا ودخول القوات المسلحة في اشتباكات مع الثوار تحوّلت ليبيا منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي إلى مستنقع دموي بالنسبة لدول الجوار ومنها الجزائر نتيجة لتنامي خطر الجماعات الإرهابية وتمدد تنظيم "داعش" داخل الأراضي الليبية واستهداف الجزائر. نظرا لتصاعد العمليات الإرهابية في المنطقة و تنفيذ العمليات الإرهابية داخل حدود الجزائر، سعت السلطات الجزائرية إلى رفع و انتشار القوات المسلحة عبر الحدود لصد أيّ اعتداءات محتملة، وفي ظل تزايد التخوّف وقلق الجزائر من حالة الفوضى والاستقرار في ليبيا، والحديث عن التدخّل العسكري الأجنبي لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في الأراضي الليبية، دفع السلطات الجزائرية إلى تعزيز تواجد قواتها العسكرية على حدودها مع ليبيا وتونس لمنع أي تسلل للمتطرفين وعناصر تنظيم "داعش" كما سبق وأن تم الكشف عن الإجراءات الأمنية التي اتخذتها قيادة الجيش الجزائري بغية تأمين كافة الحدود الجزائرية، إرسال أزيد من 50 ألف جندي على حدود الجزائر الشرقية لمواجهة أي تهديد إرهابي في المناطق الحدودية، وعلى هذا الأساس تم عقد اجتماعات تتناول قضايا أمنية قام بها رئيس أركان الجيش الجزائري ضمت مختلف كوادر الجيش وممثلي مختلف الأسلاك الأمنية عبر عدة مراكز عسكرية في الجزائر، وخصوصاً المراكز العسكرية المتواجدة على مستوى الحدود الجزائرية مع ليبيا إذ أشار المسؤول العسكري أن القوات الجزائرية باشرت تأمين كافة الحدود الجزائرية مع البلدان الأفريقية⁽¹⁹⁾.

وتواجه الجزائر تصاعدا في النشاط الإرهابي (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وتواجد امتداد لحرمة داعش)، ناتج عن عدم الاستقرار وانتشار الفوضى في ليبيا ويمكن ذكر العملية الإرهابية التي تم تنفيذها داخل الأراضي الجزائرية كهجوم على حقل الغاز في عين أميناس في يناير عام 2013. بعد أن تمكن القائد مختار بلمختار من شراء الأسلحة وإقامة اتصالات مع المتطرفين المحليين في ليبيا عام 2012. نظرا لتخوف الجزائر من زيادة عدد الهجمات الإرهابية في المناطق الصحراوية، قامت بتشديد الحراس عبر الحدود مع ليبيا، مع زيادة مراقبة الحدود الجوية والبرية، لمواجهة أي هجمات إرهابية من النيجر و ليبيا. و مالي.⁽²⁰⁾

ثالثا: أزمة مالي وتداعياتها على الأمن الجزائري.

أ - الفاعلون الرئيسيون في التمرد الطارقي:

في سياق تداعيات سقوط نظام القذافي وما نتج عنه من عودة لآلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم الرئيس الليبي الراحل داخليا في قوات الشعب المسلح، أو خارجيا في حروبه المباشرة مع التشاد أو في مناطق اشتباك خارجة كليا عن منطقة الساحل، تجدد الصراع بين الطرفين (الطوارق، النظام المالي) في يناير 2012 حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد القوات العسكرية المالية في 17 يناير 2012 في مدينة مناكا التي تعد ثالث أهم مدن في إقليم أزواد من حيث الكثافة السكانية والأهمية الإستراتيجية بعد مدينتي تمبكتو وغاوه.

وتعد هذه الحركة حسب المختصين للشأن الطوارقي - أكبر تجمع مسلح أنشأه الطوارق على الإطلاق: إذ يندمج فيه جل العرب والطوارق تحت لواء تنظيم واحد يمثل الأقاليم الثلاثة المسماة بـ "أزواد والتي تضم كلا من تمبكتو، غاوه، كيدال. ويضم هذا التكتل الجديد أسماء قادة للمتمردين الطوارق مثل بلال أغ شريف، الأمين العام للحركة ومحمود أف عالي رئيس مكتبها السياسي، وعبد الكريم اغ متافا رئيس مجلسها الثوري⁽²¹⁾ وتعتبر هذه الانتفاضة أخطرها:

تغيير مطالب الطوارق إذ لم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية والأراضي الخصبة أو التوسع الإقليمي وإنما المطالبة بتقرير المصير وفصل المناطق الشمالية عن الدولة متأثرين بقضية نضال جنوب السودان من أجل الاستقلال، والضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بدولة الأزواد مستقلة، وأن تحظى هذه الحركة بالرعاية الدولية⁽²²⁾.

يشكل هذا المطلب خطرا يهدد وحدة المنطقة وحتى الدول المجاورة لمالي: (السنغال، موريتانيا، الجزائر، تشاد، النيجر، ساحل العاج، غينيا، المغرب، ليبيا) فالاختلاف العرقي والثقافي كما ورد في بيان المتمردين يعتبر مبدأ لانفصال كل دولة من دول الساحل الصحراوي والشمال الإفريقي إلى دولتين، نظرا لتعدد الهويات الإثنية والثقافية والدينية مما دفع الدول الإقليمية تكثيف جهوداتها لإيجاد حل سلمي يرضى طرفين.⁽²³⁾

أعلنت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، في 2 أبريل 2012 وهم المحاربون الطوارق القادمون من ليبيا انفصلهم عن مالي ورفعوا العلم الخاص بدولتهم، معتبرين أن إقليم أزواد قد انفصل عن شمال مالي، وتبلغ مساحة الأزواد 111 ألف كيلومتر مربع، فشمال مالي يضم ثلاثة فصائل رئيسية: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد "و"جماعة أنصار الدين" و"تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي". "إضافة إلى حركة" التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا "و"حركة بوكو حرام" التي تبنت مجموعة من العمليات الإرهابية داخل نيجيريا، كما أعلنت عن تحالفها مع تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي.⁽²⁴⁾

استولت الحركة الوطنية الطوارق لتحرير أزواد (MNLA) على بعض المدن في شمال مالي بعد أن قامت بالهجوم على القوات المالية كرد على قرار الحكومة المتمثلة في عسكرة إقليم أزواد وبناء الثكنات وإرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم بدل التركيز على مستحقات السلام التي بموجبها التزمت الحكومة المالية بتقديم الخدمات الأساسية، إذ طالب رئيس الحركة الطارقية أغ عالي الانفصال عن دولة مالي لأن سكان الإقليم يختلفون عرقيا وثقافيا عن بقية سكان البلاد، فهذه الانتفاضة كشفت ضعف قوة الجيش المالي بعد أن فشل في السيطرة على متمردين الطوارق، نظمت الفصائل من الجيش المالي الانقلاب العسكري الذي وقع في مارس التي أطاحت بالحكومة في باماكو. (25)

ينبع عدم الاستقرار في مالي من العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء التي ساهمت في انهيار المؤسسات للدولة، وتشمل سوء الإدارة وتجزئة العسكري، و الفساد مرتبطة بالشبكات الإجرامية وأثر تآكل الاتجار بالمخدرات والتجارة غير المشروعة، فتدفق الأسلحة من ليبيا عام 2011 أدى إلى انفجار الأزمة في مالي بعد فشل اتفاقات السلام السابقة بين جماعات الطوارق المتمردة والحكومة المالية تصاعدت مطالب الطوارق بالانفصال و الفراغ السياسي في الجنوب. بعد الانقلاب الرئيس السابق أمادو توماني، مما تسبب في استياء ورفض شعبي لتدخل الجيش في الحياة السياسية، بعد انقسام الذي حدث في صفوف القوات العسكرية، بشأن طلب من الحكومة انتقالية تدخل عسكري لقوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا - (ايكواس) شمال البلاد لإنهاء سيطرة على الجماعات المسلحة عليه منذ انقلاب 22 مارس لتوفير المعدات الكافية لقوات الدفاع والأمن الوفاء مهمتهم في الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد كما عينت مراقبة الهيئات الإقليمية رئيس بوركينافاسو بليز كومباوري، لتسهيل المفاوضات بين حكومة مالي وجماعتين مسلحتين في شمال: الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA و حركة أنصار الدين، الذي بدأ الصراع 2012 التي أدت إلى دوامة الحالية من أحداث كما عقدت محادثات مع هذه الجماعات. إلا أنه لم يتم وصول إلى حوار راجع لعدم تفعيل الجهود الاتحاد الإفريقي لاحتواء الأزمة مالي ناجمة عن الانقسامات الإقليمية وتضارب المصالح في المنطقة (26).

فبرغم من الأزمة الأمنية التي شهدتها مالي إلا أنه تم تنظيم الانتخابات رئاسية وانتهت بفوز براهيم بوبكر كيتا، و يعتبر هذا انتصارا للسلام و الديمقراطية. إذ يتوجب على الحكومة تفعيل الحوار مع المتمردين و مباشرة في تنفيذ برامج التنمية مالي، وهذا ما أكدته المستشار الألمانية انغيلا ميركل في باماكو على ضرورة الجمع بين الدعم العسكري والمساعدة التنموية، فالدعم العسكري وحده لا يمكن أن يجلب الأمن والسلم داعية إلى التطبيق التام لاتفاق السلام الموقع في مايو و يونيو 2015 ووصفت الوضع في شمال مالي بأنه سيئ جدا (27).

المحور الثالث: دبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين ضرورة تكثيف التعاون وتحقيق التنمية

تعتبر الجزائر دولة مركزية وهذه المكانة تعطئها قدرة على التحرك في المنطقة من أجل استرجاع الأمن واستقرار الدول الجوار، لذلك يتوجب على الحكومة إن تكثف نشاطها الدبلوماسية ب: تفعيل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار. تؤكد الجزائر على ضرورة التنسيق الإقليمي ضمن المجموعة الإفريقية لمواجهة الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي بعيدا عن تدخل الأجنبي كحل استراتيجي أكثر كفاءة وأقوى فاعلية لهذا تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين، يقوم المنظور الأول على الدفاع عن ريادةها المغاربية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، ويقوم المنظور الثاني على مبدأ رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر في الشؤون الإفريقية لكنها لا تستبعد في الوقت نفسه ضرورة التعاون مع القوى الكبرى (28).

يرتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي أساساً بطبيعة التهديدات الأمنية للمنطقة، ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية للجزائر، فإن التهديدات القائمة فعلاً في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع الدول الإقليم مكافحتها تشكل تحدياً للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقاً من نقطتين رئيسيتين:

أ - إن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ومكافحتها، في حال نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعاً من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الإفريقي.

ب - لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر أنه سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبخاصة أن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري، كما حدث مع أفغانستان. وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة. (29)

ويمكن سياسية الجزائرية تجاه الدول الجوار لخلق بيئة أمنية مستمرة من خلال:

أ - التعاون الأمني ومواجهة التهديدات الأمنية عابرة للحدود:

في إطار التعاون في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، تبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل عقد اتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وتخفيف منابع تمويلها، من خلال إقناع أعضاء المجموعة الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة بضرورة تجريم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية.

يمكن عرض أهم الجهود الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

- مشاركة في الهيئة الأمنية أثر المصادقة على القرار 1373 في سبتمبر 2001 الذي ينص على أنه يجب على كل دولة أن تمنع مواطنيها أو أي شخص أو كيان يوجد على أراضيها وضع أموال بشكل مباشر أو غير مباشر تحت تصرف أشخاص ترتكب أو تحاول ارتكاب أعمال إرهابية.

- اتفاق كل من الجزائر ، مالي، النيجر، موريتانيا سنة 2010 بإنشاء مركز استعلامات مشترك في الجزائر العاصمة ، و تأسيس لجنة الأركان العملياتية مشتركة في مدينة تمراست الجزائرية، وكان الهدف منها تنسيق جيوش الدول الأربع جهودها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالمنطقة ، و تقييم الوضع الأمني السائد بمنطقة الساحل، طبقا للتدابير المتخذة من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة .⁽³⁰⁾

- كما تلعب الجزائر دورا هاما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل. منذ مبادرة عموم الساحل 2002، التي تحولت عام 2005 إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب ، ثم إلى قيادة أفريقيا (أفريكوم) 2007 ومقرها في شتوتغارت ألمانيا، تعتبر الولايات المتحدة الجزائر كشريك استراتيجي جديد لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال توظيف خبرتها لتقليل أو حد من هذه الظاهرة . وكتب جون شندلر وهو ضابط سابق في التحسس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائرية، قائلاً إنه "يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة".

- الشراكة بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمني عام 2010 وعززت بتوقيع اتفاقية الجمركية بتدعيم المساعدة المتبادلة لتعزيز التعاون بين إدارتي الجمارك بكلا البلدين بهدف تشجيع التجارة ومكافحة المخالفات الجمركية و تنسيق في مجال الوقاية وقمع التهريب وممارسة تبييض الأموال والجريمة المنظمة و اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة.

- إنشاء مجموعة اتصال ثنائية حول مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني في فبراير 2011، مع الدول الأوروبية، بما في ذلك بريطانيا و ألمانيا. مما يعزز أهمية الجزائر في المجال الأمني.⁽³¹⁾

- مع تصعيد وتيرة التوتر وانتشار الفوضى في منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة شمال أفريقيا خاصة منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011 ، أصبحت الجزائر قلقة بانتقال العدوى إليها ، مما دفع صناع القرار بتكثيف الجهود لحفاظ على الأمن الوطني ، من خلال وزيادة عدد الجيوش في حدود الشرقية والجنوبية للبلاد، فنشرت الحكومة الجزائرية حوالي 7000 حرس حدودي في يناير 2013 في مناطق الحدودية التي تربطها مع ليبيا ردا على تدفق الأسلحة والمقاتلين الذين يعبرون إلى مالي ، وأيضا زيادة عدد نقاط التفتيش والمراقبة تحركات الإرهابيين و رحلات لتتبع حركة تجار غير الشرعية (المخدرات، الأسلحة)

- اجتماع وزراء الدول (الجزائر ، ليبيا، تونس) في غدامس ليبية، ومن نتائجه تشكيل فرق مشتركة لتحسين تنسيق الأمن و تشديد المراقبة على طول الحدود الشرقية للجزائر، لوقف تدفق المخدرات، والأسلحة.

-إدراك الجزائر بجدوى تفعيل الشق الأمني بغلق حدود مع جيرانها تحسبا لأي خطر، كما اتخذت عدة إجراءات احترازية على طول حدود مالي ، النيجر ، ليبيا . بنقل الآلاف من المتيمين إلى المؤسسة الأمنية (وحدات الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، الجمارك) وتوزيعهم على المناطق الحساسة خاصة المناطق التي تسلكها العناصر الإرهابية والمهربون وغيرهم من العصابات الإجرامية التي تهدد الأمن الوطني ، بالإضافة إلى المتعاونين المدنيين الذين يعرفون المناطق الحدودية والمسالك الصحراوية النائية⁽³²⁾.

ب-آليات السياسية والاقتصادية والتنمية:

مما لا شك فيه أن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة، حيث تشير الكثير من الدراسات أن انخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز التطرف وانتشار ظاهرة العنف البيوي التي توسع نطاقها في كل الدول الإفريقية، إذ يرى وزير الخارجية الجزائري الأسبق" مراد مدلسي "، " إن حل مشاكل هذه المنطقة يكمن من خلال تحقيق استقرار حالة السكان التي تحتاج إلى ظروف معيشية آمنة ولائقة ، ومحاربة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي يجب أن يكون أولا بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والتوزيعية والتعاون الأمني .بعيدا عن الحل العسكري لمعالجة ظاهرة الإرهاب.

وعليه فإن الجزائر تكمن مقاربتها فيما يخص بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي في ربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة تجسيد التنمية السياسية مرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان وتحقيق ذلك سوف يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في منطقة الساحل الإفريقي بما يتماشى ومنطق الأمان الإنساني وتفعيل وتحقيق متطلبات تجسيد الدبلوماسية الإنسانية⁽³³⁾.

تأكيدا منها على هذا الطرح شاركت الجزائر بقوة في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل التنمية إفريقيا NEPAD سنة 2002 ، التي اعتبرتها الركيزة الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار واستعاد الأمن ، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائرية السابق مراد مدلسي خلال مشاركته في منتدى دافوس سنة 2013 أين ربط الأمن والتنمية معتبرا " التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية⁽³⁴⁾.

كما يتجلى البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في "قمة الإليزي" حول السلم والأمان في إفريقيا 6-7 ديسمبر 2013 والتي ركزت على ثلاثة محاور حول السلم والأمن في إفريقيا والشراكة الاقتصادية والتنمية .الإعلان عن تنظيم قمة الإليزي من قبل الرئيس الفرنسي " هولاند "خلال قمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت في ماي 2013 بأديس أبابا بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسه⁽³⁵⁾.

تعتبر الجزائر الداعم الرئيسي لعملية نواكشوط التي أطلقها الاتحاد الإفريقي مارس 2013، بهدف بناء البنية التحتية لدولة في منطقة الساحل الإفريقي، و تضم إحدى عشرة دولة من المغرب العربي و غرب أفريقيا لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، تنظر الجزائر لهذه العملية كبديل عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، التي لم تتمكن من إيجاد الحلول لأزمة مالي عام 2012 (36).

حيث أشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل إفريقيا الغربية، سعيد جنيت، إلى أهمية مسار نواكشوط بالنسبة للمنطقة التي تواجه تحديات أمنية كبرى، مؤكدا أن رفع هذه التحديات قائم على "رؤية مشتركة وجهود جماعية". وأكد رئيس لجنة التنمية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، كادري ديزيري أويديراوغو، أن إستراتيجية لجنة التنمية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول الساحل "تكمل مقاربة الأمن الإقليمي من خلال إدخال كل العناصر المتميزة التي تمكن من تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي (37).
ظلت الجزائر تؤكد على خيار المزاوجة بين الأمن والتنمية لاستعادة الاستقرار في المنطقة، كما تؤكد أن ذلك لن يتأتي إلا في إطار التعاون الإقليمي تحت مظلة الاتحاد الإفريقي (38).

يستند هذا الطرح كذلك على لغة الحوار والحل السياسي للأزمات الداخلية، مع ضرورة مرافقة هذه الحلول السياسية بحلول أخرى غاية في الأهمية؛ والمتمثلة أساسا في الحلول التنموية في إطار رؤية مبتكرة لتحقيق الأمن بالتنمية. التي تتطلب إطلاق مشاريع إنمائية كبرى في مناطق المهمشة.

الخلاصة:

تسعى الحكومة الجزائرية لتسوية الأزمات قائمة في دول إفريقيا بطرق سلمية ويتضح ذلك من خلال أزمة شمال مالي، فحسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، لأنه يعتبر تهديدا للأمن واستقرار الجزائر.

وعلى هذا الأساس حركت الجزائر دبلوماسية السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي ، وقامت برعاية مفاوضات السلام بين أطراف النزاع، حيث تُوج هذا النشاط الدبلوماسي بالإمضاء على اتفاق السلام والمصالحة في مالي ، إن نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية جعلها تتجه نحو الأزمة الليبية. برغم أن الحكومة الجزائرية ظلت تراقب تطور النزاع الداخلي في كل من تونس وليبيا ، إلا أنها وبقيت متمسكة بمبادئ سياستها الخارجية ومتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بالإضافة لمحافظة الجزائر على أعرافها الدبلوماسية بالاعتراف بالدول لا بالأنظمة ، كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة : أن الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وبعض البلدان العربية خاصة، وأمام هذا الوضع تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدها ورفضها لكل تدخل أجنبي واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية.

¹ -ممد صليحة، "مقاربات بناء الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية"، المشكالات السياسية في القارة الإفريقية، المشكالات السياسية في القارة الإفريقية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص.716.

² -يورعة علي جاهد، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، مجلة الإفريقية للعلوم السياسية، انظر لرابط:

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123:-securite-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.WAArRPRf21s

³ -محمد سنوسي، البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011، انظر لرابط

<http://www.algpress.com/article-12688.htm>

⁴ - Jean-François Daguzan, La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?, politique étrangère. 3:2015,p.31

⁵ -ممد صليحة، مرجع سبق ذكره، ص.719.

⁶ -مرجع نفسه، ص.717.

⁷ -عمار عباس، "محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، مجلة مجلس الدستوري. ع 2، الجزائر، 2013، ص.24.

صالح زيان، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، ع5، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم

⁸ -السياسية، 2008 ص.293.

⁹ - Jean-François Daguzan, op cit, p: 40

¹⁰ - ibid,p: 32.

¹¹ -مثنى فائق العبيدي، وإيمان موسى النميس، تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات، انظر لرابط:

<http://www.beirutme.com/?p=10123>

¹² -حورية فارح، لأوضاع على الحدود الجزائرية التونسية تمريب الوقود ورؤوس الماشية مستمر.. وخوف من تسلل المتطرفين، انظر لرابط:

http://www.akhersaa-dz.com/dossiers_en_cours/135567.html?print

¹³ -نور الدين بوكراع، وضع الحدود الجزائرية مع تونس تحت مراقبة الكاميرات، انظر لرابط:

<http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=203227?print>

¹⁴ -حورية فارح، مرجع سبق ذكره.

¹⁵ -نور الدين بوكراع، مرجع سبق ذكره.

¹⁶ -عبد الباسط غبار، تونس والجزائر: "جدار أمني" ضد الإرهاب، انظر لرابط:

<http://www.afrigatenews.net/content>

¹⁷ - Anna Louise Strachan, conflict analysis of Algeria , GSDRC ,applied knowledge services , January 2014, p.4.

¹⁸ -عبد الباسط غبار، تونس والجزائر: "جدار أمني" ضد الإرهاب، انظر لرابط:

<http://www.afriqatnews.net/content>

19- آ.ب، بسبب الا استقرار في ليبيا أزيد من 50 ألف جندي لتأمين الحدود الجزائرية من خطر داعش

http://www.akhersaa-dz.com/dossiers_en_cours/135567.html?print

20- Anna Louise Strachan, op cit.p.5

21- الحاج ولد ابراهيم ، ازمة شمال مالي ... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات 12 فبراير 2012 ، ص.4.

22 -LTC Rudolph Atallah, La révolte des Touaregs et le coup d'État au Mali, ASPJ Afrique Francophonie – 1er trimestre, 2013,p71

23- الحاج ولد ابراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص.5.

24- عادل مساوي ، المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي، قدمت هذه الورقة في ندوة" المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، شباط 2013، ص.3.

25 – sarah Vogler, Security Challenges in Libya and the Sahel, workshop report.

International Affairs Group CNA Strategic Studies, december 2012 ,p.04

26 Anouar Boukhars, The Paranoid neighbor Algeria and the Conflict in Mali. Washington Carnegie Endowment for International Peace, october 2012,p.06.

27- ميركل تشدد في باماكو على ضرورة الدعم العسكري، انظر لرابط :

<http://www.alalam.ir/news/1870797>

28- ممد صليحة ، مرجع سبق ذكره، ص.720.

29- محمد الامين بن عائشة ، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي : بين الاستمرارية والتغير، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع47، 48، 2015 ص.111.

30 - فول مراد ، الانفلات الأمني في دول الساحل لمقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن"، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص.107.

31 Anouar Boukhars, op cit,p.13

32 - فول مراد، مرجع سبق ذكره، ص.105.

33- عربي بومدين، فوزية قاسي ، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية ، المستقبل العربي. ع456، فبراير 2017، ص.139.

34 - فول مراد ، مرجع سبق ذكره، ص.104.

35- عربي بومدين، فوزية قاسي ، مرجع سبق ذكره، ص.139.

36 - Rapport Moyen-Orient/Afrique, L'Algérie et ses voisins, International Crisis. Brussels, N°164 , 12 octobre 2015.p.15.

37- ع. إبراهيم، دور الجزائر محوري في تعزيز السلم والأمن في الساحل الصحراوي، انظر لرابط:

<http://www.elkhabar.com/press/article/26054/#sthash.6kpRnUxr.dpbs>

38- فول مراد، مرجع سبق ذكره، ص.105.